

البقع الدموية كدليل مادي في جريمة القتل إذا عثر عليه على كرسي بمسرح الجريمة يمكن الاستنتاج بأن الجاني ضرب المجني عليه بهذا الكرسي على رأسه حيث نرى أثر الدم في رجل الكرسي . كذلك إذا شوهدت البقع الدموية متناثرة على السلم والمجني عليه ساقط أسفل السلم فيشير ذلك إلى أن المجني عليه قد أصيب وهو في أعلى الدرج واستطاع النزول بعد أصابته ثم سقط في الردهة ونزفت منه الدماء المشاهدة على بقعة كبيرة وأن الوفاة حصلت على السلم.



الأدلة المادية . . ودورها في التحقيق !!

لواء م / عبد الرحيم عباس قاري*



لآخر . فأثر الدم الناتج عن السحب يحدد المسافة التي تم سحبها منه . وإذا كانت بقع الدم على شكل كثرى فإننا نعرف أن الاندفاع أو الاتجاه أتى من قاعدة الكثرى أثناء مشي المجني عليه . هذا وان اتجاه الدماء يوحى بالوضع الذي كان عليه المجني عليه عند أصابته كأن يكون واقفاً أو جالساً فإذا أصيب المجني عليه في الصدر ووجدنا الدماء على الفخذ والقدم وفي أسفل الثوب معاً فهذا إشارة إلى أن أصابته كانت وهو واقف حيث بقي في وقفته فترة وجيزة مما ساعد على انسياب الدم إلى أسفل وتلويث الفخذ والقدم وأسفل الثوب . والبقعة الدموية عندما تسقط مائلة تأخذ شكلاً أشبه بعلامات الاستفهام أو على الأصح بيالونة والارتفاع الساقط منه الدم وطبيعة



البقع التي فوق الألواح الزجاجية إلا بعد وقت طويل وببطء شديد . وبعض البقع لا ترى بالعين المجردة خصوصاً البقع الدموية الصغيرة أو التي سبق غسلها إلا أنه يمكن الكشف عنها بفحص الملابس أو الأجسام المشتبه بتكونها بها بالأشعة فوق البنفسجية أو بتصويرها بالأشعة تحت الحمراء . وهناك بعض المواد يشبه لون البقع الدموية كصدأ الحديد أو بقع عصير بعض الفواكه أو البويات وغيرها . . . وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن البقع الدموية تدل على عدة أمور أهمها ما يلي :

إذا وجدت دماء غزيرة بمكان الجثة فيدل ذلك على أن المجني عليه قتل في هذا المكان . أما إذا لم تشاهد دماء في مكان الجثة وكان شكل الجثة وما هي عليه من شحوب تدل على أن دماء غزيرة نزفت منه وخاصة إذا كان مذبوهاً فيدل على حدوث القتل في مكان آخر ثم نقلت الجثة منه ووضعت في ذلك المكان الذي وجدت فيه ، وقد يصاب المجني عليه في مكان ما ثم يتحرك إلى مكان آخر وتشاهد دماء غزيرة في المكان الأول مما يسهل للمحقق



تحديد المكان الذي أصيب فيه المجني عليه ثم يتتبع هذه الآثار فيعرف الأماكن التي تردد عليها المصاب قبل وفاته . كما تدل البقعة الدموية وكميتها على الوضع الذي كان المجني عليه وقت أصابته فإذا حدثت الإصابة أثناء وقوفه ، شوهد الدم متجهاً من

أعلى إلى أسفل في اتجاه عمودي أو رأسي فإذا وقع المصاب بعد ذلك على الأرض بعد إصابته بقليل فأن الدم يتجه إلى أقرب طريق نحو الأرض ، أما إذا طعن المجني عليه بسكين في رأسه أو عنقه ولم يشاهد الدم إلا أسفل الرقبة عند اتصالها بالأرض ولم تشاهد الدماء ممتدة على صدره أو خلف ثوبه أمكن القول أن أصابته كانت وهو راقد في المكان الذي أصيب فيه .

كما تشير شكل البقع الدموية المتناثرة على الأرض إلى الاتجاه الذي كان يسير فيه المصاب فإذا أصيب شخص في ذراعه وتساقطت الدماء على الأرض فإن الدم المتساقط يكون على شكل نقطة مستديرة في حالة الوقوف وعدم الحركة ، فإذا بدأ المصاب السير والحركة فيصبح شكل النقط مستطيلاً أو بيضاوياً (كثرى) ونهايته رفيعة نوعاً ما ، مما يدل على اتجاه السير . . . وكلما أسرع المصاب في سيره تركت البقعة الدموية أثراً رقيقاً وتلاشت الاستدارة حتى يصبح شكل البقعة أشبه بخط مستطيل متقطع .

كما أن البقع الدموية تحدد الوضع الذي كان عليه المتهم والمسافة التي كانت بينه وبين المجني عليه وذلك بأنه إذا افترض أن طعن المجني عليه بسكين فيندفع الدم بشدة من جسمه ويتناثر

ويلوث ملابس المتهم وتشاهد آثار الدماء في صدره مما يدل على أن الجاني كان في مواجهة المصاب ، وقد يكون المجني عليه على قيد الحياة بعد أصابته ووضع يده في مكان الإصابة فتلوثت بالدم ثم أمسك بالمتهم عندما كان يحاول الهرب فيشاهد أثر الدم بثياب المتهم ويثبت من التحليل الكيماوي والحمض النووي أن الدم الذي وجد بثوب المتهم من فصيلة دم المجني عليه .

كما تقطع هذه البقع من علاقة الجاني بالجريمة بمعنى إذا أنكر المتهم ارتكابه للجريمة وأثبت التحليل أن الدم الذي على ملابسه من فصيلة دم المجني عليه أعتبر هذا الأثر دليلاً ضد المتهم حتى ولو أصر على إنكاره ويؤكد صلته بالجريمة إذا لم يدافع عن نفسه بما هو مقبول ويثبته الواقع كان يكون قد اشترك في إسعاف المجني عليه أو نقل الجثة من مكان لآخر وكان ذلك لغرض غير جنائي.

الشعر

إذا عثر على شعر في مكان الحادث أو على جسد المجني عليه أو المتهم فإن فحصها قد يؤدي إلى فائدة عظيمة في كثير من الأحيان خاصة في جرائم القتل أو الاغتصاب حيث أثبت العلم الحديث معرفة شعر الرجل من شعر المرأة ومن أي موضع كان بالنسبة لجسم الإنسان وتحديد نوع الصبغات التي استعملت



المجني عليه ، فقد نجد فيه الدافع إلى الجريمة ويبحث المحقق أيضاً خلف الصور التي على الجدار أو في صناديق النفايات (القمامة) وفي داخل المزهرية والأوعية وربما وجد شيئاً يفيد التحقيق .

كما أن أجزاء الملابس قد تدل على جنسية المجني عليه أو الجاني كالغطرة الشماع المشجرة التي تدل على جنسية أهل الخليج العربي والغطرة المنقطة بالأسود والأبيض التي تدل على أهل الشام والعراق .

قد تحدث جريمة قتل في منطقة زراعية مروية حديثاً ويثبت المحقق ذلك في محضر التحقيق وربما يضبط متهم ويشاهد علي ملبسه أو نعليه بلل أو طين ، كما قد ترتكب جريمة حريق عمد بالبترو (البززين والديزل) في مكان ما ويلقى القبض على متهم فيحتمل العثور على آثار البترول بملابسه أو بجسمه .

آثار إطارات السيارات والدراجات :

كثيراً ما يستخدم مرتكبوا الجرائم السيارات والدراجات النارية أو الدراجات العادية في انتقالهم إلى محال الحوادث أو عند خروجهم منهم. ولوسائل الانتقال هذه آثار وطبعات ويمكن للمحقق الاستفادة من هذه الآثار لمعرفة كثير من المعلومات عن مرتكبي

الحدث ونجمل ذلك فيما يلي :

أ - معرفة وسيلة الانتقال إذا كانت سيارة أو دراجة نارية أو دراجة عادية وذلك عند معرفة حجم ومقاس الأثر.

ب - معرفة نوع الاطارات وما إذا كانت السيارة نقل مثلاً أو سيارة كبيرة الحجم أو صغيرة أو ونيت وذلك بملاحظة مقاس أثر الإطارات وحجمه و حجم المسافة بين الإطارات الأمامية والإطارات الخلفية .

ج - معرفة الجهة القادمة منها والجهة المتوجهة إليها ، وذلك لفحص بقع الزيت و ذرات التراب التي تتساقط منها ، وتحليل البقع لمعرفة مادتها وبالتالي معرفة الجهة التي أتت منها .

د - معرفة أماكن وقوفها بملاحظة آثار الفرامل أو بقايا أعقاب السجائر أو آثار أقدام الركاب أو السائق على أنه يجب البحث عن الآثار الإطارات من خارج مكان ارتكاب الجريمة كالباب الخارجي للمنزل أو أمام سور الحديقة أو مكان الاصطدام.

وآثار الإطارات إما أن تكون على سطح جاف أو على سطح لين ، فمتى عثر عليها يجري تصويرها ويصب لها قالب من الجبس الباريسي لأجراء عملية المضاهاة.

الظرف الناري :

البحث عن بقايا المقذوف الناري وذلك كالرصاصة والظروف الفارغة ، فقد

يصيب المجني عليه طلقة رصاص من الخارج فتحطم الرصاصة الزجاج ثم تتجه إلى المجني عليه . بهذا نجد أن الظرف الفارغ في الخارج والرصاصة في الداخل .



بحيث لا يؤثر هذا المسح على الآثار الأخرى ، لأن عملية الكنس هي بمثابة محو . وبعد

الكنس توضع

والبحث عن الرصاصة مهم في جرائم القتل بالسلح الناري حيث تعتبر دليلاً مادياً دامغاً ضد المتهم خاصة اذا عثر علي بصمات أصابع المتهم عليها .

آثار الآلات :

آثار الآلات لها دور في وجودها بمكان الحادث لأن الآلة إذا استعملت تترك أثرها على الشيء الذي أستخدمه فيه . فمثلاً إذا استخدم الجاني مفكاً أو قضيباً أو ما شابهه لفتح باب المنزل أو الدولاب ، فإن المفك أو غيره سوف يترك آثاره على الخشب .

كما لا بد أن تلتصق على الأداة ذرات دقيقة من الخشب أو الدهان تترك أثرها على الخشب .

وقد يحدث أحياناً أن تكسر الآلة أثناء استخدامها ويتركها الجاني في مكان الحادث والفحص الميكروسكوبي يفيد في ذلك.

أخيراً يجب مسح الغرفة بالمكنسة الكهربائية : لشطف ما تبقى من الآثار بحيث يشمل المسح الأركان والنوافذ والزوايا وأي مكان يحتمل وجود أثر فيه،



القمامة الناتجة في ورق من السلفان النظيف ، أو في وعاء من الزجاج ، وترسل جميعاً إلى المعمل ليقوم خبير الأدلة الجنائية بعملية الفرز للوصول إلى ما يفيد التحقيق .

معاينة الأماكن غير المسقوفة :

إذا وقعت جريمة قتل في العراء يتبع نفس الأساليب والإجراءات اللازمة في حالات الجرائم التي تقع في الأماكن المسقوفة ويجب إثبات حالتها ، بأن يبدأ بالجزء أو الشيء الذي وقعت عليه الجريمة مبيناً مقداره وقيمه ثم بعد ذلك يجري تعيين المكان وتحديد موقعه تبعاً للجهات الأربع الأصلية والمسافة التي تفصله عن أقرب نقطة ثابتة وبيان الطرق والشوارع الموصلة إليه والآثار التي وجدت به .

معاينة الأشخاص :

المعاينة كما تجري على الأماكن فإنها تجري على الأشخاص ، والأشخاص الذين تجري عليهم المعاينة هم : أ - المجني عليه: وهو أما أن يكون ميتاً وفي هذه الحالة يجب بيان وضعيته الجثة ، وهل نقلت من مكانها وما هو سبب نقلها وما هو جنس صاحبها ذكراً



أم أنثى وما هو عمره التقريبي ولون بشرته وشعره وطول قامته وجسمه وهل توجد به علامات فارقه.

وهل توجد فيهما جروح أو خدش وما هو نوعها ومكانها وما هي الملابس الموجودة على الجثة وهل فيهما تمزقات أو بداخلها أوراق أو نقود أو أي أشياء أخرى ، وهل يوجد حولها أسلحة أو آلات أو أمتعة أو آثار .

أما إذا كان المجني عليه حياً فيجب أن يتم فحص جسمه فحصاً دقيقاً ، ووصف ما يوجد في ملبسه من تمزقات وبقع أو ما في جسمه من جروح وخدوش وكدمات وكسور مع تحديد موقعها وبيان حالاتها وتاريخ حدوثها والآلة التي أحدثتها .

ب - المتهم : يجب أن يفحص جسم المتهم فحصاً دقيقاً لأثبات ما قد يوجد عليه من آثار على جسمه أو ملبسه كالجروح والخدوش والتمزقات ثم يستعلم من المتهم بطريقة غير مباشرة عن سببها وتاريخ حدوثها دون أن يوجه نظر المتهم إليها .

هذا كما يجب البحث تحت أظافر المجني عليه والمتهم لاحتمال وجود بقايا من آثار الدماء أو الشعر أو أي ذرات لمادة ما، فقد يوجد بها السم في حالة الانتحار مثلاً أو أوساخ نسيج من الثياب وغير ذلك.



د. محمد حمدي حجار*

العوامل النفسية المؤثرة على شهادة الإثبات

عامل الجنس والبيولوجيا:

أوضحت بعض الدراسات المقارنه التي تناولت موضوعية الشهادة عند الرجل والمرأة أن المرأة كشاهد ليست أفضل ولا أسوأ من الرجل بينما دلت الدراسات الأخرى على أن شهادة الرجل أكثر دقة وموضوعية بينما وجدت دراسات أن شهادة المرأة أكثر شمولاً ولكنها أقل أمانة من الرجل والشهادة ليست مجرد إدراك لحادثه معينه تنطبع في الذاكرة بل ترتبط بكثير من العوامل الأخرى مثل الميل العاطفي، وتركيب الشخصية، والاستواء الانفعالي وغيرها التي تؤثر على هذا الإدراك.

فعند المرأة نجد أنها أكثر قابلية للإيحاء من الرجل وأقل قدرة على النظر بموضوعية ونقدية للحوادث والمواقف الاجتماعية. فالعالم هو القلب بالنسبة للرجل عكس المرأة فالقلب هو عالمها. ثم إن المرأة تسعى إلى التأثير على الرجل مستخدمه سلوكيات أنوثتها وأحياناً ضعفها لتحقق أغراضها، وأحياناً تستغل النظرة الخاصة التي ينظر إليها الرجل كامرأة ذات خصائص بيولوجية وعاطفية مختلفة عن الرجل فتكون هجومية عنيدة وأحياناً بذئية السلوك في الاستجاب، إضافة إلى استخدام البكاء لإخفاء الحقيقة وتلفيق الأدلة، والتخلص

يمكننا القول أن شهادة الإثبات تكاد أن تكون علماً نظراً لوجود متحولات كثيرة تتدخل في سلوك الشهادة عند الأفراد ذكوراً وإناثاً. فهناك عوامل الجنس والبيولوجيا، وتركيب البنى المعرفية، والمرض النفسي والعقلي، والتأثير السمي للمواد والأدوية والمخدرات والمؤثرات العقلية والعمر، والعرق، والديانة، والانتماء الاجتماعي.

من الضغط الاستجابي الزائد.

وتستغل المرأة عادة رقة المعاملة في استجوابها بالمقارنة مع الرجل لتدير الاستجاب بالصوره التي تكون بأقل ضغوط ممكنة وبخاصة إذا تمكنت من إغواء المستجوب بطريقتها الخاصة. وبفعل اختلافها البيولوجي عن الرجل، فإنها أحياناً وفي فترات الدورة الشهرية أو الحمل تكون أكثر ميلاً للاستشارة ودفعها إلى شهادة الزور بفعل الحالة النفسية العدوانية التي تنتابها، ونتيجة لروح حب الذات والأنانية.

تركيب البنى المعرفية:

معلوم أن الشهادة ليست مجرد إدراك لحادثه معينه تنطبع في الذاكرة بل هي نتاج عوامل متعددة يدخل فيها تركيب الشخصية والعمليات العقلية من تفسير وتأويل للعنصر المدرك. فنحن حينما نرى شيئاً فإنه يصطبغ بتركيب جهاز المعتقد وبعمليات التأويل والتفسير لهذا الشيء فنعطيه بعض الأحيان جزءاً من معتقداتنا



في التفسير والتأويل فنحن لا نرى الشيء فقط ولكن نصبغه بلون تفسيراتنا وتأويلاتنا لهذا الشيء.

لذلك نرى التشويه والتحويل في الشهادة للحادث الذي يشهد فيه الناس فتأتي الشهادات مختلفة في التفاصيل والموضوعية، تماماً كما يحدث في سريان الإشاعة.

إن الطبيعة البشرية تأويل خاطماً، ولكن مع هذا التأويل لديها القدرة على تصويب هذا التأويل والنظر إلى المواقف أكثر موضوعية إذا ما أدركت أنها مخطئة وأن درجة القدرة على الاستبصار بخطأ التأويل والتفسير ترتبط بدرجة الصحة النفسية عموماً عند الفرد.

المرض النفسي والعقلي والسلوكيات المضادة للمجتمع:

يتأثر صدق الشهادة وموضوعيتها بدرجة الصحة النفسية، لذا فإن هناك بعض الأمراض النفسية والمرض العقلي يؤثران على شهادة الفرد بحيث تصبح الشهادة باطله قانونياً فلا يؤخذ بها.

ويحسن أن نعدد الأمراض النفسية والعقلية التي تؤثر على موضوعية الشهادة:

أ- تقدم السن والخرف

يتوافق مع تقدم العمر حدوث تنكسات واستحالات في الخلايا العصبية للدماغ. ومثل هذه الاستحالات والانتكاسات تؤدي إلى ضعف واضح في القدرات العقلية مثل التذكر، والمحاكمة، والتخيل والنقد الذاتي وإلى ما هناك من قدرات لها صلة بالتفكير السليم الموضوعي.

وعلى الرغم من أن السن الذي تبدأ فيها الشيخوخة والتدهور العقلي هما غير محددين لأن ذلك يرتبط بعوامل كثيرة منها الصحة البدنية، والغذاء، والأمراض، والوراثة، والصحة النفسية، والعادات المضره بالصحة كالكحول والمخدرات، وملوثات البيئة والأدوية التي يتعاطها الفرد، فإن تقدم العمر عموماً يؤدي إلى تدهور القدرات العقلية بحيث أن الفرد الذي يبلغ من العمر تسعين سنة يصبح عاجزاً عقلياً ولا يؤخذ بشهادته. ولا ننسى أن المسن تضعف عنده الحواس كالبصر والسمع لذا فإن الحوادث كما تبدو في الواقع تنقل إليه ويدركها بصرًا وسمعاً أدراكاً ناقصاً ومشوهاً. وننبه إلى أن تذكر الحوادث القريبة عند المسن يكون ضعيفاً جداً (أي الذاكرة المباشرة).

وبسبب هذا الضعف والشعور بالنقص عند المسن فإن التلاعب بذكرته وبما يدليه من تفاصيل عن الحادث في شهادته من قبل الدفاع في القضاء هذا التلاعب سهل بحيث أن الدفاع يستطيع أن يوجهه في الشهادة نحو ما هو في صالح موكله.

ب- المرض النفسي

تتعلم الشكوك المرضية (الاضطراب الزور) دوراً هاماً في صبغ المذكرات بالهواجس المرضية المشوهه للواقع عند المريض فالمرضى بالزور (أو الشك المرضي) يعطي تفسيراً ذاتياً ومشوهاً

للحوادث الخارجيه وخاصة الأمور التي ترتبط بهذيانه. فإن شاهد حادثه مشاجرة عادية بين شخصين فإنه قد يصور الموقف تصويراً يعطي لأحد المتهمين في الشجار صفة الشرع بالإقدام على القتل. لذا فإن على المحقق أن يتحقق من الصحة النفسية عند الشاهد إذا ما شك بتفاصيل شهادته وعدم مطابقتها مع الواقع.

ج- المرض العقلي

بفعل الهواجس والهذيان التي تسيطر على محتوى التفكير عند المريض المصاب بالفصام العقلي فإن إدراكه للعالم الذي يحيط به يختلط بهواجسه. لذا فإن شهادة المريض العقلي باطله. وننبه هنا إلى أن المرض العقلي قد لا يظهر بوضوح عند المريض بالفصام وبخاصة إذا كان تحت تأثير الأدوية المضادة للفصام. لذا فإن أي سلوك يظهره الشاهد غير مألوف يتعين على المحقق أن يتحقق من سلامة قدراته العقلية بإحالتة إلى الطبابة النفسية.

د- مرض داء الصرع

يحدث مرض الصرع تبدلات مهمة في الشخصية والقدرات العقلية بسبب النوبات الصرعية المخربه للخلايا العصبية. لذا فإن وجود قصة مرض صرع عند الشاهد لا بد أولاً من سبر القدرات العقلية ودرجة انحطاطها عند المريض.

هـ- السيكوباتية (أو السلوك المضاد للمجتمع)

تتميز السيكوباتية بسلوك يتسم بسلوك مضاد للمجتمع فالسيكوباتي إنسان يسعى إلى تحقيق رغباته بسلوكيات لا أخلاقية فهو يضرب عرض الحائط بالقيم الأخلاقية والاجتماعية



عندما يجد أن هذه القيم تقف حائلاً دون تحقيق رغباته. يتنكر للعلاقات الاجتماعية القائمة على الأخذ والعطاء وبيّن حتى أقرب المقربين إليه بأساليب الخداع والتضليل. ويمتهن الأعمال المنحطة كالدعارة والتجارة بالرقيق الأبيض. ويسلك مسلك المغامرات اللاقانونية في الربح والاكتساب، ويتحل الصفات الاجتماعية المختلفة بغرض الاحتيال والسرقة. ويتاجر بالمخدرات، وينخرط في عصابات اللصوصية والإجرام، ولا تقوم سلوكه عقوبة، ولا يستفيد من أخطائه والمصاعب التي يقع فيها كما أنه سرع للعدوان والأضرار بالغير ويسلك الكذب والنصب والاحتيال في علاقاته الاجتماعية.

غالباً ما تلف السيكوباتي قصة تنشئه تعيسه مليئة بالتفكك العائلي الأسري، والخصوصيات العائلية والتربية المنحرفة، وأجواء الرذيلة والأبوة المنحرفة.

فشهادة السيكوباتي مطعون فيها ذلك لأنه من السهولة بمكان أن يتم شراء شهادته بالمال، إن لم نقل أنه يحترف شهادات الزور طمعاً في الكسب والمال.

الأدوية والمخدرات والمؤثرات العقلية

يحدث تعاطي الكحول المزمن اضطرابات وتبدلات في الشخصية والسلوك وفي القدرات العقلية. وهناك ما نسميه بالذهانات الكحولية (أي الاضطراب العقلي ذي المنشأ الكحولي). فالكحول في المراحل المتطورة من الكحولية يحدث اضطراباً عقلياً زورياً فتزداد شكوكة المرضية وسلوكه العدواني وأوامه وهذياناته وتساء علاقاته الاجتماعية، ويتعامل مع الواقع وفقاً لما توحيه أوامه وإدراكاته في تاويل الواقع وتشويه صورته الحقيقية.

ولعل أكثر القدرات العقلية تآثراً في الاختلال هي الذاكرة في الكحولية فتصاب بعجز في استرجاع الحوادث استرجاعاً زمنياً واقعياً. فنجد في ذاكرته فجوات يسعى إلى سدها باختلاق تفاصيل وهمية غير حقيقية، وهذا ما نسميه بأعراض كورسكوف (نسبة إلى مكتشف هذا الاضطراب) فالمرضى الكحولي في هذا الاضطراب يسرد الحادثة بتفاصيل تخال للمحقق لأول وهله أنه يكذب ويشوه الحقيقة. بينما هو في الواقع تكون هذه التفاصيل من صنعه في محاولته لسد سيات فجوات ذاكرته. وأحياناً قد يقع في مشكلة تزوير الحقائق بشهادته بينما هو في الواقع بريء من ذلك.

لذا فإن الكحولية المتقدمة المزمّنة تعد سبباً قانونياً

وطبياً في رفض شهادة صاحبه. كذلك فإن جميع المخدرات تحدث على المدى البعيد من التعاطي اضطرابات عقلية وبخاصة المنشطات العصبية كالكوكاين والحشيش



والامفيتامينات. لذلك فإن الشهادة القانونية يمكن الطعن بها في حالات تعاطي المخدرات تعاطياً مزماً مديداً.

الأمراض العصبية

تعد الباركنسونية من الأمراض العصبية المحدثه لاضطرابات حركية سببها نقص مادة الاستيل كولين في الجهاز الهرمي. وتتميز أعراض الباركنسونية برجفة اليدين واهتزازات الأصابع إضافة إلى جمود السخنة وفقدان التعبير فيها وبطء القدرات العقلية وتدهورها كما وأن مرض نقص المناعة المكتسبة يحدث اضطرابات عقلية ويحط من القدرات العقلية. ونضيف إلى ذلك مرض الزهري (السفلس) في

مراحله المتقدمة حيث يحدث الشلل العام والمرض العقلي. إن هذه الأمراض كلها تمنع من الأخذ بشهادة الإثبات لأن المريض بهذه الأمراض لا تتوفر فيه المعايير القانونية في شاهد الإثبات.

العرق والديانة والانتماء الاجتماعي

هناك تجارب جرت على الذاكرة والإدراك للتعرف على مدى تأثير الإدراك بالتمييز العرقي. ففي تجربة أجراها راتشمان أثبت فيها كيف أن شهادة أسود زنجي بدت متحيزة ضد رجل أبيض تشاجر مع رجل أسود حينما شهد الأول أن الرجل الأبيض كان يحمل المديهة ليعتدي بها على الرجل الأسود، بينما كان الرجل الأبيض هدّد خصمه بعباً كان يحملها.

وفي علاقات البشر بعضهم البعض الآخر نجد التحيز واضحاً لأبناء ملتهم عندما تكون المشكلة مشكلة خصوصيات واعتداءات. والأمر ذاته ينسحب على العداوات الدينية والانتماءات الاجتماعية في القضايا القانونية.

بعد شرح العوامل التي تؤثر على شهادة الإثبات يحسن بنا أن نحلل مدى أمانة الذاكرة في تسجيل الحوادث الخارجية واسترجاع المدركات لتلك الحوادث في التفاصيل والمضمون. وبتعبير آخر هل نعول على الذاكرة في الشهادة على اعتبار أنها أمينة في الاختزان واسترجاع مدركات تلك للحوادث بدون تحوير أو تبديل عند الشخص السوي؟

ما من شك أن الذاكرة تخضع لقوانين النسيان، وبخاصة تفاصيل المادة المتذكرة. فانت تنسى تفاصيل موضوع مادة دراسية أو حفظية مع مرور الزمن، وتبقى متذكراً الخطوط أو الأفكار الرئيسة لمضمون هذه المادة وتحت تأثير التنويم أحياناً وبفعل التحريض التخيلي يمكنك تذكر بعض التفاصيل المنسية. وهذا مانوصي به أحياناً للطلاب الذي ينخرط في الفحص أن يكون في إحالة استرخاء لأن الانفعال يعطل من تذكره لتفاصيل المادة الحفظية.

لقد دلت التجارب أن الذاكرة تظل محتفظه بأمانة بمضمون المواد المحفوظه أو الحادثة المدركة فلا يصيبها التحوير ولكنها معرضة لنسيان التفاصيل. إلا أنها عرضة للتشويه بالمضمون إذا ماتم المساس بهذا المضمون من خلال طرح تساؤلات على الفرد الذي يستجوب في شهادة من قبل محامي الدفاع بشكل تبديل تفاصيل معلومات الذاكرة وتسليخ منها بعض مضامينها. فالدفاع الذكي كثيراً ما يدس أمثله على شاهد الإثبات بشكل يقنعه إيحائياً أن ما هو مطروح عليه من معلومات واستجابات هي حقائق وجزء من ذاكرته. أما إذا لم يتم تحوير الذاكرة بأسئلة فتظل أمينة في تذكر المضمون.

العوامل التي تؤثر في استجواب المتهم

عملية الاستجواب هي عملية غير تفاعلية ذلك لأن كل طرف يسعى للمناورة على الطرف الآخر في محاولته لتضليله. فالمتهم يتخذ موقف الحذر من المحقق، والمحقق يفترض أن كل ما يفصح به المتهم بدون ممارسة ضغوط عليه هو كذب وهروب من سرد الحقيقة، وبفعل هذه المواقف السلبية تبرز كثير من العوامل في سير الاستجواب تكون فاعله في تنشيطه وتحويله إلى استجواب عدواني الطابع، وهذه العوامل هي:

١ - السلوك السادي

بعض المحققين يميلون إلى تعذيب المتهم ويجدون متنفساً لسلوكهم العادي في تعذيب الآخرين والتسلط عليهم، فهم تحت غطاء القانون ومناهضة الجريمة يمارسون سلوكهم السادي لإجبار المتهم على الرضوخ لمطالبهم بالاعتراف بجرائمهم.

٢ - الضغوط السلطوية لانتزاع اعترافات ذات أهمية سياسية في ظروف الاضطرابات السياسية أو بروز نشاطات مخربة تكون هناك حاجة ماسة وملحة لتلبية ضغوط الرأي العام من قبل السلطات الأمنية والحكومية في تحديد الجهات المسؤولة عن تلك النشاطات بأية صوره، فالاستجابات تحت وطأة هذه الضغوط تكون ذريعة لتجا السلطات إلى أية طريقة كانت كيما تحصل على اعترافات حتى لو تم انتزاعها تحت تأثير التعذيب والعنف الجسدي.

٣ - السعي لكسر التوازن الانفعالي

إن الحرمان من الغذاء والنوم والراحة والعزلة، وخلق مشاعر التهديد والتعذيب كلها عوامل تمهد لحدوث الإنهيار العصبي وتسهيل عملية الاستجواب. كما أن تركيب الشخصية ودرجة

توازنها يلعبان دوراً مهماً في العملية الاستجوابية. ٤ - سلوك الملاحظة وأظهار الرغبة في تقديم العون في بعض الأحيان تسهل سلوكيات الملاحظة وأظهار عواطف المساعدة والإنسانية تجاه المتهم من قبل المحقق في جعل المتهم متعاوناً مع المحقق في إبراز الحقيقة على أمل مساعدة المحقق للمتهم في تخليصه من ورطته بأقل متاعب ممكنه.

٥ - العدوان العرقي أو الطائفي والايديولوجي

في الحروب الأهلية والنزاعات الطائفية تكون النزاعات العدوانية ضد ملة أو عرق أو طائفة هي المهيمنة في استجواب الخصم لتصفيته وأدائه والأمر نفسه في النزاعات الايديولوجية.

٦ - التمييز الطبقي والسلطوي

أحياناً يقف المحقق موقفاً مختلفاً في أسلوب تحقيقه وسيكولوجية نزواته عندما يتناول التحقيق أفراداً ينتمون إلى طبقات اجتماعية ذات نفوذ أو سلطة. فالخوف يؤثر تأثيراً سلبياً على موضوعية استجوابه وصدق نتائجه وحتى في أسلوب تعامله الاستجوابي.

٧ - سوابق المتهم

يتأثر المحقق تأثراً كبيراً بسوابق المتهم وسجله العدلي، فالمتهم الذي احتجز للتحقيق معه بسبب حوادث سرقة أو قتل أو غير ذلك من الأفعال الجرمية الجزائية غالباً ما يتأثر المحقق بالسوابق الجرمية للمتهم فيتعامل معه في التحقيق على أساس أنه مدان وما عليه سوى الاعتراف بأفعاله الجرمية، وهنا تكمن خطورة المعتقدات السابقة عند المحقق في تأثره بالأخلاقية السابقة للمتهم.

٨ - عامل الجنس

لتأثير الجنس في التحقيق أمر لا يمكن انكاره. فالمرأة بفعل تركيبها الفيزيولوجي المختلف عن الرجل تؤثر سيكولوجياً على موقف المحقق في عملية استجوابها وذلك بما تبديه من استعطاف وسلوكيات النظار بالبراءة، وأحياناً من الانفعالات كالبكاء والتأسي والتوسل، وأحياناً يكون لجمالها تأثير خاص على سلوكية المحقق ونوع المعاملة التي يظهرها في الاستجواب الذي قد يصل إلى درجة الإغراء الإيحائي من جانبها حيث تحظى بمعاملة استجوابية خاصة من قبل المحقق.

* باحث. دمشق - الجمهورية العربية السورية

